



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثانية والثلاثون

روما، 11-15 يوليو/ تموز 2016

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

موجز

تعطي هذه الوثيقة لمحة عامة عن حالة وتنفيذ اتفاق منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق)، وعن الجهود التي تبذلها المنظمة لتنمية القدرات في ما يتعلق بالاتفاق. كما يتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في إعداد السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين. ويتم وصف نتائج العمل الذي تضطلع به الفاو في ما يتعلق بتقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والإشارة إلى الخيارات لمزيد من العمل على هذا الموضوع. وتعرض الوثيقة أيضاً تقريراً عن تعاون الفاو مع منظمات وشبكات دولية أخرى لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتتناول الوثيقة أيضاً الأساس المنطقي لإعلان "يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم".

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى:

- ◀ الترحيب بدخول اتفاق المنظمة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق) حيّز التنفيذ، وحث الأعضاء الآخرين في الفاو على الانضمام إلى الاتفاق، ودعوة الأطراف في الاتفاق إلى عقد اجتماع لإطلاق العمل يتبعه اجتماع لمجموعة العمل المخصصة التي سيتم إنشاؤها بموجب المادة 21 من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.
- ◀ التأكيد على الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات في الدول النامية في تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير



m655

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع التالي: <http://www.fao.org/cofi/en/>

- التي تتخذها دولة الميناء والصكوك التكميلية تنفيذاً فعالاً وتشجيع الأعضاء على دعم برنامج تنمية القدرات العملية الخاص باتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.
- ◀ الإحاطة علماً بالتقدم المتواصل في إعداد السجل العالمي باعتباره أداة داعمة لتنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وغيره من الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لاسيما من خلال تشكيل فريق عمل تقني واستشاري غير رسمي مفتوح العضوية للسجل العالمي وثلاث مجموعات عمل أساسية متخصصة، وعملهم.
- ◀ توفير المزيد من الإرشاد بشأن السجل العالمي على ضوء استنتاجات فريق العمل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح العضوية للسجل العالمي ومشورته.
- ◀ توفير الإرشاد بشأن إجراءات المتابعة في ما يتعلق بتقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في ضوء استنتاجات الدراسة التي أجرتها الفاو.
- ◀ النظر في توصيات الدورة الثالثة لمجموعة العمل المخصصة المشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون، والإحاطة علماً بالتطورات في مجال مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المنتديات الدولية الأخرى.
- ◀ إقرار اقتراح إعلان "يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" والطلب إلى الفاو أن تتولى تنسيق الأنشطة المتصلة به.

أولاً - حالة اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وتنفيذه

1- فُتح باب التوقيع على اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق) في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 وظل مفتوحاً لسنة واحدة. وخلال هذه الفترة، وقّع 23 بلداً والاتحاد الأوروبي على الصك. ومنذ الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك، أودع عشرون عضواً صك انضمامهم بحيث أصبح مجموع عدد الأطراف في الاتفاق ثلاثون¹ (في 16 مايو/ أيار 2016). وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في 5 يونيو/حزيران 2016 بعد مرور ثلاثون يوماً على إيداع صك التصديق أو الانضمام أو الموافقة أو القبول الخامس والعشرين لدى المدير العام للفاو. وقد بدأ عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، أو أنجز عملية تحقيق المواءمة بين خططها وتدابيرها الرامية إلى مراقبة الموانئ وأحكام الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

2- وبما أن الاتفاق سار حالياً، فقد ترغب الأطراف في النظر في عقد اجتماع لإطلاق العمل يكون من شأنه معالجة، من بين جملة أمور أخرى، إنشاء مجموعة عمل مخصصة بموجب المادة 21 (6) من الاتفاق يتوقع منها أن تقدم بشكل دوري تقارير وتوصيات إلى الأطراف بشأن آليات التمويل دعماً للمساعدة المقدمة إلى الدول الأطراف النامية. وقد وضع اجتماع فني عُقد عام 2011²، اختصاصات مجموعة العمل المخصصة هذه واعتمدها لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثلاثين في العام 2012. وبموجب هذه الاختصاصات (الفقرة 10)، يعقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المخصصة بين 90 و120 يوماً بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وقد وضع الاجتماع الفني أيضاً في العام 2011 اختصاصات آليات التمويل ولكن ينبغي أن تستعرضها مجموعة العمل المخصصة وأن تعتمد عليها.

3- وإضافة إلى ما ورد أعلاه، قد ترغب لجنة مصايد الأسماك في التذكير بأن الاتفاق يقتضي أن تعقد الفاو اجتماعاً للأطراف بعد مرور أربع سنوات على دخوله حيز التنفيذ من أجل استعراض فعاليته وتقييمها (المادة 24 (2)).

4- وخلال الفترة الفاصلة بين الدورات، استمرت الفاو في تطبيق برنامجها لتنمية القدرات العالمية من أجل تيسير الانضمام إلى الاتفاق والمساهمة في تنمية القدرات الوطنية بغية تعظيم منافع تنفيذ هذا الاتفاق عن طريق خمس حلقات عمل إقليمية³. واستفاد من حلقات العمل، 269 مشاركاً من مجموع 80 دولة، منها ثلاث وستون دولة ساحلية وجزرية صغيرة نامية. وتعاونت ثماني هيئات مصايد أسماك إقليمية وثلاث عشرة منظمة حكومية دولية وغير حكومية والاتحاد

¹ لمزيد من المعلومات: www.fao.org/legal/treaties/treaties-under-article-xiv/en/.

² <http://www.fao.org/docrep/015/mc882e/mc882e00.pdf>.

³ بدعم من حكومة النرويج من خلال المشروع المعنون "التنفيذ الفعال لاتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" (GCP/GLO/515/NOR). وتشمل المناطق المغطاة: منطقة الكاريبي، وأمريكا اللاتينية، والساحل الأطلسي لأفريقيا، وشمال غرب المحيط الهندي (بما في ذلك البحار والخلجان المجاورة)، والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

الأوروبي في إنجاز حلقات العمل. وقد أظهرت نتائج حلقات العمل أنه ينبغي تعزيز الأطر السياساتية والتشريعية المعنية بمصايد الأسماك، والقدرة والتنسيق المؤسساتيين، والقدرة التشغيلية للاضطلاع بالرصد والمراقبة والإشراف بشكل فعال، إضافة إلى القدرة على إنفاذ القوانين والمقاضاة، على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعالاً على المستوى العالمي. وتلقت الفاو خلال العامين الماضيين العديد من طلبات المساعدة من الدول، بما في ذلك تلك المتأثرة بالعقوبات التجارية التي تفرضها الدول المستوردة أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية بسبب عدم الامتثال للشروط المحددة.

5- وفي هذا الصدد، تسعى الفاو إلى توسيع إطار إجراءاتها لتنمية القدرات وزيادة عددها من أجل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، والصكوك التكميلية، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن المنظمة بشأن أداء دولة العلم، والآليات الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد وضعت الفاو برنامجاً لتنمية القدرات يمتد على خمس سنوات سيتم تنفيذه في إطار الشراكة العالمية للفاو من أجل الصيد الرشيد من خلال مشاريع يدعمها الشركاء والجهات المانحة وبرامج الفاو للتعاون التقني المطبقة على المستويات الوطنية والإقليمية والإقليمية البينية. وسيهدف البرنامج إلى دعم البلدان في: (1) صياغة السياسات والقوانين الهامة بشأن مصايد الأسماك أو استعراضها بهدف الحرص على الامتثال للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛ (2) تقوية المؤسسات والنظم المعنية بالرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وآليات المواءمة والتنسيق والتعاون الإقليمي من خلال هيئات مصايد الأسماك الإقليمية؛ (3) تعزيز القدرة على تحسين أداء دولة العلم بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم، وعلى أداء خدمات التفتيش في المرفأ، وعلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية بحق الأشخاص والكيانات المشاركة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (4) وتنفيذ التدابير من أجل النفاذ إلى السوق مثل برامج توثيق وتتبع المصيد.

6- وقد ترغب الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء بالنظر أيضاً في اعتماد البرنامج المذكور أعلاه كإحدى أطر المساعدة التي سيتم تقديمها بموجب المادة 21 من خلال آليات التمويل المشار إليها في الفقرة 2.

ثانياً - السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين (السجل العالمي)

7- يهدف السجل العالمي، بصفته أداة تدعم تنفيذ الصكوك الدولية مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء في مجال مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، إلى زيادة الشفافية والتتبع ونشر البيانات بشأن أسطول الصيد العالمي وعملياته. وتماشياً مع مطالب لجنة مصايد الأسماك في دورتها الأخيرة، فقد أحرز إعداد السجل العالمي تقدماً في مجالات عدّة.

8- وتم إنشاء فريق العمل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح العضوية للسجل العالمي لتقديم الخدمات الاستشارية، لا سيما لإيضاح المسائل العالقة وإيجاد حل للتمويل في الأجل البعيد. وقد عُقد اجتماعان لفريق العمل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح العضوية للسجل العالمي (23-25 فبراير/ شباط 2015 و21-23 مارس/ آذار 2016) وقدمتا توجيهات حول سبيل مضي السجل العالمي قدماً. وأوصى فريق العمل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح العضوية للسجل العالمي بتشكيل مجموعات عمل أساسية متخصصة معنية بالسجل العالمي للتعامل مع مسائل معينة على الصعيد الفني، وتم إطلاق ثلاث مجموعات عمل أساسية متخصصة معنية بالسجل العالمي لمناقشة القضايا المتعلقة بالمتطلبات من البيانات وتبادل البيانات وبيانات الطرف الثالث على التوالي. ويتم جمع النتائج التي توصلت إليها هذه المجموعات على شكل مشروع خطوط توجيهية تحدد المواصفات الفنية لمساهمة الأعضاء في برنامج السجل العالمي.

9- وتتعاون الفاو مع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لتنفيذ مشروع تشغيلي رائد للسجل العالمي يحظى بتغطية إقليمية واسعة. والتزم بعض الأعضاء بالمشاركة في المشروع الرائد فيما يدعم برنامج السجل العالمي عدداً من البلدان الشريكة في بناء قدراتها وتنسيق تقديم البيانات إلى السجل العالمي. ومن شأن المشاركة الأوسع أن تضمن تنفيذ السجل العالمي تنفيذاً ناجحاً.

10- وتقر مجموعة العمل المعنية بالسجل العالمي بأنّ الدول مسؤولة عن البيانات وعن إتاحتها للسجل العالمي. لكن في ظل الصعوبات الآنية التي قد تواجهها بعض الدول في تزويد المشروع الرائد في السجل العالمي بالمعلومات، نظرت مجموعة العمل في إمكانية استخدام بيانات السفن من مصادر مستقلة وموثوقة وذلك بصورة مؤقتة، بشكل خاص شركة Information Handling Services Maritime and Trade بصفتها مديرة أرقام المنظمة البحرية الدولية المستخدمة كالرقم الوحيد لتحديد هوية السفن في السجل العالمي. وينبغي البحث بدقة في التبعات القانونية والمالية لمثل هذا الخيار.

11- وتم إنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة بعد الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك. وحتى الآن، تم تلقي مساهمات من الاتحاد الأوروبي وآيسلندا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية بما يغطي أول سنتين من المشروع. وتماشياً مع مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج، يسعى فريق العمل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح العضوية للسجل العالمي إلى إيجاد حلول للتمويل على الأجل المتوسط بدلاً من النظام السنوي الحالي.

12- وتتعاون المنظمة البحرية الدولية مع الفاو بشأن مواضيع متّصلة بقطاع مصايد الأسماك منذ أمد طويل. وفي ما يتعلق بالسجل العالمي، وكما وافقت لجنة مصايد الأسماك على ذلك في دورتها الحادية والثلاثين، تستخدم أرقام المنظمة البحرية الدولية على أنها الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن في ما يخص المرحلة الأولى ويُشجّع الأعضاء على ضمان منح الأرقام الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية إلى سفن الصيد المعنية التابعة لأساطيلها. وفي هذا الصدد، أوصت مجموعة العمل المشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية المخصصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ

ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون في دورتها الثالثة، بأن تنظر المنظمات في إمكانية توسيع إطار تطبيق نظام أرقام تعريف السفن الصادر عن المنظمة البحرية الدولية ليشمل أساطيل الصيد التي هي في الوقت الحاضر خارج نطاقه، لا سيما سفن الصيد التي لا تتعدى حمولتها الإجمالية بالطن 100 طن.

13- وترد معلومات إضافية في الوثيقتين COFI/2016/Inf.12 و COFI/2016/SBD.12-14، وكذلك على الموقع الإلكتروني للسجل العالمي (www.fao.org/fishery/global-record/en).

ثالثاً - التعاون مع المنظمات والشبكات الدولية

14- عُقدت الدورة الثالثة لمجموعة العمل المشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية المخصصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون في لندن، المملكة المتحدة، في 16-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وحددت مجموعة العمل المجالات ذات الاهتمام المشترك للفاو والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية، حسب الاقتضاء، في ما يتعلق بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأوصت بالتعاون المستقبلي المحتمل في ما يخص: (أ) تنفيذ الاتفاق؛ (ب) نظام أرقام تعريف السفن الصادر عن المنظمة البحرية الدولية، والسجل العالمي؛ (ج) تحديد هوية السفن ورصدها وتتبعها؛ (د) تقييم أداء دول العلم؛ (هـ) التدابير الأمنية السارية على سفن الصيد؛ (و) اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 2007 بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك الخطوط التوجيهية بشأن دولة العلم ودولة الميناء؛ (ز) الحطام البحري؛ (ح) الإطار القانوني للمنظمة البحرية الدولية، خاصة بشأن تنفيذ اتفاق كيب تاون لعام 2012؛ (ط) والتعاون المستقبلي بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية.

15- وفي ما يتعلق بالتعاون المستقبلي بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية، أوصت مجموعة العمل المشتركة بين المنظمين المخصصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون، بما يلي: (أ) الدعوة إلى عقد الاجتماعات المستقبلية للمجموعة مع تكرير التوصية السابقة بألا تتخطى الفترة الفاصلة بين اجتماعات مجموعة العمل المشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية المخصصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون، خمس سنوات؛ (ب) أن يتم توسيع إطار التعاون بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية في إطار مجموعة العمل المشتركة بينهما، ليشمل منظمة العمل الدولية. إضافة إلى ذلك، أوصت مجموعة العمل المشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية المخصصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون، بأن ترفع المنظمين تقارير مشتركة عن نتائج اجتماعاتها لتنظر فيها الأجهزة الرئاسية المختصة في المنظمين عن كذب، ابتداءً من تقرير الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية المخصصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون.

16- ويرد التقرير الكامل بشأن الدورة الثالثة لمجموعة العمل المشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية المخصصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من شؤون، في الوثيقة COFI/2016/SBD.8.

17- وشاركت الفاو أيضاً في اجتماع الخبراء لمنظمة العمل الدولية لاعتماد الخطوط التوجيهية لدولة العلم من أجل تنفيذ اتفاقية عام 2007 بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك (رقم 188). وسيتم تطبيق الخطوط التوجيهية المعتمدة في هذا الاجتماع "إقراراً بواجبات دول العلم والتزاماتها الدولية الأوسع نطاقاً في ما يتعلق بمنح علم لسفن الصيد ومراقبتها، وبمسؤولياتها في مجال إدارة الصيد والأنشطة المتصلة به بطريقة تضمن صون الموارد البحرية الحيّة واستخدامها استخداماً مستداماً" (الصفحة الأولى، الفقرة 2، الحاشية 3). وتشير الخطوط التوجيهية أيضاً إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم، والخطوط التوجيهية التنفيذية الصادرة عن الفاو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية بشأن الجزء بء من المدونة، والخطوط التوجيهية الطوعية والتوصيات للسلامة، والخطوط التوجيهية الفنية للفاو بشأن أفضل الممارسات لتحسين السلامة في البحر في قطاع مصايد الأسماك.

18- وعُقدت حلقة العمل التدريبية العالمية الخامسة الخاصة بالإنفاذ في مجال مصايد الأسماك، التي نظمتها وزارة نيوزيلندا للصناعات الأولية بالشراكة مع الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف وبالتعاون مع الفاو، في أوكلند، نيوزيلندا من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2016⁴. وركزت حلقة العمل على الجهود الإقليمية والعالمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بواسطة أدوات الرصد والمراقبة والإشراف الفعالة، بما في ذلك الإنفاذ لحماية استدامة الأرصد السمكية وجدواها الاقتصادية. وروّجت حلقة العمل لتبادل أفضل الممارسات في مجال التكنولوجيات والمنهجيات الجديدة للرصد والمراقبة والإشراف، وأطلقت بنجاح كذلك أدوات فعالة من حيث التكلفة للرصد والمراقبة والإشراف. ومن بين جملة أمور أخرى، سلّطت حلقة العمل الضوء على منافع تطوير إطار تقييم المخاطر للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم دعماً للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويرد تلخيصاً لأعمال حلقة العمل التدريبية العالمية الخامسة الخاصة بالإنفاذ في مجال مصايد الأسماك في الوثيقة COFI/2016/SBD.10.

19- وشملت مساهمات الفاو الأخرى في الاجتماعات الدولية المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الاجتماعات بشأن الجرائم في مصايد الأسماك التي ترأسها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة السبع بشأن السلامة البحرية، وحلقة عمل فنية حول الاقتراحات بشأن الإعانات التي تقدم لمصايد الأسماك في منظمة التجارة العالمية نظّمها المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وغيرها من المنتديات الإقليمية التي نظّمها الأعضاء في الفاو.

⁴ شاركت كل من الولايات المتحدة الأمريكية (الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي)، والنرويج (مديرية مصايد الأسماك)، والحكومة الاسكتلندية (الهيئة البحرية الاسكتلندية)، وأستراليا (رابطة تسويق المنتجات الزراعية والغذائية في آسيا والمحيط الهادئ)، وكندا (مصايد الأسماك والمحيطات) في رعاية حلقة العمل.

رابعاً- تقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

20- عقدت الفاو في فبراير/ شباط 2015 حلقة عمل في روما، إيطاليا للنظر في منهجيات تقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على المستوى العالمي (الوثيقة COFI/2016/SBD.15). ورأت حلقة العمل أنه بإمكان الفاو أن: (1) تنسق "دراسة حول الدراسات بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" (الدراسة) لاستعراض مختلف المنهجيات المتبعة لتقدير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (2) تطلق عملية من أجل وضع خطوط توجيهية فنية للدراسات المستقبلية ليتم إجراؤها بطريقة تسمح بجمع التقديرات للمساهمة في تقدير عالمي؛ (3) وتتنظر في اعتماد مؤشرات للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يتم إدراجها في مطبوعات الفاو التي تصدر مرتين في السنة بشأن حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

21- وتوصلت الدراسة المنجزة (الوثيقة COFI/2016/SBD.5) إلى الخلاصات التالية:
 (1) تُستخدم العديد من المنهجيات المختلفة لتقدير المصيد من أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولكن تفتقر التقديرات إلى المتانة والمنهجيات إلى الاتساق؛ (2) تشمل تقديرات "المصيد المفقود" العالمي التي توصلت إليها بعض الدراسات، المصيد الذي غير الناشئ حتماً عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (3) قد يكون إعداد تقدير عالمي محدث للمصيد من أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، له فائدة محدودة بسبب فترات الثقة الطويلة وقلّة الوضوح بشأن سلوك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم المضمّن فيه؛ (4) لا تحتاج مؤشرات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لرصد التقدم المحرز في مكافحته، إلى أن تتضمن حتماً التقديرات العالمية لأحجام المنتجات السمكية الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ويمكنها أن تركز على جوانب أخرى مثل مؤشرات الامتثال، وأعداد السفن المدرجة على لائحة سفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وعدد مختار من التقديرات الإقليمية أو المحلية للمصيد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم المستندة إلى منهجيات متينة ويمكن تكرار استعمالها؛ (5) قد تؤدي الفاو دوراً في دعم وضع خطوط توجيهية فنية بشأن كل من المنهجيات لتقدير المصيد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وكيفية إجراء التقييمات القائمة على المخاطر للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

22- وعلى ضوء استنتاجات الدراسة، فإن لجنة مصائد الأسماك مدعوة إلى تقديم الإرشاد حول: (1) ما إذا كان تقدير عالمي محدث للمصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مرغوباً فيه، وفي هذه الحال ما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه الفاو في دعم/ إعداد مثل هذا التقدير؛ (2) ما إذا كان ينبغي أن تدعم الفاو وضع خطوط توجيهية فنية بشأن المنهجيات لتقدير المصيد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ولإجراء التقييمات القائمة على المخاطر للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (3) وما إذا كان إعداد التقارير بشأن مؤشرات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مفيداً، وفي هذه الحال ما هي العملية التي ينبغي اتباعها لاقتراح مؤشرات والموافقة عليها وإعداد التقارير بشأنها، وما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه الفاو في مثل هذه العملية.

خامساً- اقتراح لإعلان يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

23- اقترحت الدورة التاسعة والثلاثون للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة للفاو (ميلانو، إيطاليا، 25-29 مايو/ أيار 2015) إطلاق مبادرة ضمن نطاق اختصاصات المنظمة لإعلان يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ونظراً إلى أنه ليس هناك في الوقت الحاضر يوم معترف به دولياً للتوعية حول أهمية مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك إعداد صكوك عالمية ذات صلة واعتمادها وتنفيذها، عُقدت مشاورات مكثفة بهدف إيجاد سبل لتسليط الضوء أكثر على الآثار السلبية لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ولهذه الغاية، تم إرسال اقتراح لإعلان "يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" إلى الأعضاء في لجنة مصايد الأسماك في الفاو عن طريق تعميم موجه للدول، قبل انعقاد الدورة الحالية، لدراسته.

24- واللجنة مدعوة إلى النظر في الاقتراح المذكور أعلاه، وفي حال وافقت عليه، سيتم عرضه على مجلس الفاو ومؤتمرها لاعتماده. وسيتم بعدها عرض الاقتراح على الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طريق مدير عام الفاو، من أجل إدراج "اليوم الدولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" على الجدول الزمني للأيام والمناسبات الدولية للأمم المتحدة. وسيتم الاحتفال بهذا اليوم في تاريخ تقررته لجنة مصايد الأسماك، وسيتم تمويل أي حدث مرتبط به من خلال المساهمات المخصصة من خارج الميزانية، ولن يؤثر هذا التمويل على ميزانية الفاو العادية. كما ستؤدي الفاو دوراً قيادياً في تنظيم المحتويات والأنشطة الخاصة "باليوم الدولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" وتحديدها، بما في ذلك إنشاء صندوق استئماني مخصص.